الأمـم المتحـدة

S/PV.6103



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦١٠٣**

الأربعاء، ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

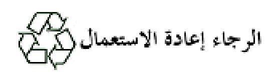
نيويورك

الرئيس:	السيد هلر	(المكسيك)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سفرونكوف
	أوغندا	السيد موغوبا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد لونغ جو
	فرنسا	السيد رينيه
	فييت نام	السيد لو لونغ منه
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كواري
	النمسا	السيد إبنر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد أوكودا

جدول الأعمال

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/169)



09-29635 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في غينيا – بيساو

تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد (S/2009/169)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل غينيا – بيساو، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند بدون الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد كابرال (غينيا – بيساو) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد جوزيف موتابوبا، ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو.

تقرر ذلك.

أدعو السيد موتابوبا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

بما أن هذه هي الإحاطة الإعلامية الأولى التي يقدمها السيد موتابوبا إلى مجلس الأمن، بصفته ممثل الأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو، أود، نيابة عن المجلس، أن أتقدم إليه بالتهنئة على تعيينه. ونتطلع إلى العمل معه عن كثب ونتمنى له التوفيق والنجاح في مهمته الجديدة والشاقة.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي، رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو للجنة بناء السلام والممثلة الدائمة للبرازيل.

تقرر ذلك.

أدعو السفيرة فيوتي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/169، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن التطورات في غينيا – بيساو وعن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين إعلاميتين من كل من السيد جوزيف موتابوبا، الممثل الجديد للأمين العام والسفيرة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي.

أعطي الكلمة الآن للسيد جوزيف موتابوبا.

السيد موتابوبا (تكلم بالإنكليزية): أود في البداية أن أستميحكم عذرا بخصوص صوتي الذي تأثر بسبب السفر

وكثـرة الـتكلم مـؤخرا في غينيـا – بيـساو – لكـن الكـلام كان مفيدا.

التقريـر المعـروض علـى المجلـس، والـوارد في الوثيـق S/2009/169، هـو التقرير الرابـع والثلاثـون للأمـين العـام عـن التطـورات في غينيـا – بيـساو وعـن أنـشطة مكتـب الأمـم المتحدة لدعم بناء السلام في ذلك البلد.

وأبـرز مـا جـاء في التقريـر أنـه يـستعرض التطـورات الرئيسية في غينيا – بيساو منذ صدور التقرير الـسابق للأمين العـام في ٢ كـانون الأول/ديـسمبر ٢٠٠٨ (S/2008/751)، وخصوصا تشكيل الحكومة الجديدة والأحداث المأساوية الـتي وقعت في آذار/مارس وما تلاها.

لقـد فـاز الحـزب الحـاكم، الحـزب الأفريقـي لتحقيـق استقلال غينيا والرأس الأخضر، بأغلبية مطلقة في الانتخابـات التشريعية التي جرت في تـشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. ودعـا الـرئيس نينـو فـييرا زعـيم الحـزب الأفريقـي وكـارلوس غـوميز الابـن لتـشكيل حكومـة، الـتي تولـت الـسلطة في ٨ كـانون الثاني/يناير ٢٠٠٩.

وفي مساء يوم ١ آذار/مـارس، أدى انفجـار قنبلـة إلى مقتـل رئيس الأركـان العامـة، الفريـق تـاغمي نـا واي. وبعـد ذلـك ببـضع سـاعات اغتيـل رئـيس الدولـة الـرئيس خـواو برناردو فييرا أيضا. وفي ٢ آذار/مـارس، وجـه مجلس الـوزراء المدعي العام إلى إنشاء لجنة للتحقيق في عمليتيّ الاغتيـال. وفي ٣ آذار/مارس، أدى رئيس الجمعيـة الوطنيـة، ريمونـدو بيريـرا، الـيمين بوصـفه رئيـسا مؤقتـا للجمهوريـة، وفقـا لأحكـام الدسـتور، وأنيطـت بـه المهمـة الرئيـسية لتنظـيم الانتخابـات الرئاسية المرتقبة.

جــاء رد الفعــل علــى عملــيتيّ الاغتيــال ســريعا إذ أدانتـهما ودعـت إلى إجـراء تحقيـق يتـسم بالـشفافية عـدة بلـدان ومنظمـات، بما فيهـا الاتحـاد الأفريقـي وجماعـة البلـدان الناطقـة بالبرتغاليـة والجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدوليـة للبلـدان الناطقـة بالفرنـسية والأمم المتحدة والشركاء الثنائيون. كما دعـت إلى الاسـتعادة الكاملة للنظام الدستوري من خلال إجراء انتخابات رئاسية.

وفيمـا يلـي أقـدم لأعـضاء المجلـس إحاطـة إعلاميـة موجزة بكلمات قليلة عن المستجدات في غينيـا – بيـساو منـذ نشر التقرير.

فيما يتعلق بـالتطورات الـسياسية، شُيع الـرئيس فـييرا في جنازة رسمية في ١٠ آذار/مارس حيث طغت فيهـا المـشاعر لكنـها جـرت في أجـواء سـلمية. وفي ١٤ آذار/مـارس، رشـح مجلـس الـوزراء قائـد البحريـة خوزيـه زامـورا إنـدوتا لتـولي منصب رئيس الأركـان العامـة والمقـدم أنطونيـو ناجـاي لتـولي منصب نائب رئيس الأركان العامة. وتم تجاوز رئيسيّ أركـان الجـيش والقـوات الجويـة الأعلـى رتبـة مـن هـذين المرشـحين. وأصـدر الـرئيس المؤقـت مرسـوما في ٤ نيـسان/أبريـل أقـر فيـه هذين التعيينين على أساس مؤقت لحين أداء رئيس الجمهوريـة المنتخب اليمين، مع أن الدستور لا يعطيه هذه الصلاحية.

بـدأت لجنـة التحقيـق في عمليتيّ الاغتيـال أعمالهـا في ١٢ آذار/مارس. وطلب المدعي العام ووزير العدل دعمـا فنيـا وماليـا. وأعـرب المـدعي العـام عـن قلقـه إزاء انعـدام الأمـن بالنسبة لأعضاء اللجنة والشهود في ظل ما يتعرضـون لـه مـن تهديـد وترويـع وعـدم تعـاون الجـيش فيمـا يتعلـق بتبـادل المعلومات بخصوص التحقيق العسكري.

وشـكل الجيش لجنـة لإجـراء تحقيـق مـواز في اغتيـال الفريق تاغمي نا واي. واعتقلـت اللجنـة العسكرية عـددا مـن العسكريين والمدنيين. وحسبما أفادت رابطـة حقـوق الإنـسان في غينيا – بيساو، فإنه تظهر على أجسام بعض المعتقلين آثـار سـوء معاملـة جـسدية. وفي ٢ نيـسان/أبريـل، طالـب المـدعي

العام المجتمع الدولي بالتدخل لكي يتسنى التغلب على تلك العقبات وتهيئة الظروف كيما يستمر التحقيق.

أرسلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية وفدين في ٣ آذار/مارس لبحث الأزمة. وأوصى الاجتماع السادس والعشرون الذي عقده مجلس الوساطة والأمن التابع للجماعة الاقتصادية على المستوى الوزاري بحشد الدعم الدولي، بما في ذلك من الأمم المتحدة، لعملية الانتشار الوقائي لقوات من الجيش والشرطة من أجل توفير الحماية لمؤسسات الدولة والمسؤولين الحكوميين والعملية الانتخابية. وأوصى الاجتماع أيضا باتخاذ خطوات فورية لتنفيذ خطة العمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات التي أعدتها الجماعة الاقتصادية في برايا، وذلك باستخدام غينيا - بيساو باعتبارها أحد البلدان لتجربة تنفيذ الخطة. ويُسعدني أن أبلغكم أن غينيا - بيساو ستكون البلد الأول الذي ستطبق فيه الخطة الرائدة.

وقرر مجلس وزراء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، الذي اجتمع في برايا في ٢٥ آذار/مارس، في جملة أمور، دعم تشكيل لجنة دولية للتحقيق وتأييد اقتراح الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلق بالانتشار الوقائي لقوات الأمن إذا ما طلبت حكومة غينيا - بيساو ذلك وتولى التنسيق الاتحاد الأفريقي وحصل على تفويض من الأمم المتحدة. ومع ذلك، أعلن وزير الاتصال الاجتماعي والناطق الرسمي باسم الحكومة في ١ نيسان/أبريل أن غينيا - بيساو لم تطلب انتشارا من هذا القبيل، مؤكدا أن المطلوب هو الدعم الدولي لإصلاح قطاع الأمن.

في ٦ نيسان/أبريل، أعلن جان بينغ رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي عن تعيين السيد خواو برناردو دي ميراندا، الوزير السابق للعلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا، مبعوثا خاصا للاتحاد الأفريقي في غينيا - بيساو.

أما بخصوص الانتخابات الرئاسية، فقد تم تفادي وقوع أزمة دستورية بعد إجراء محادثات بين الرئيس المؤقت بيريرا وأحزاب سياسية برلمانية وغير برلمانية، فضلا عن المجتمع المدني، توّجت بالتوصل إلى توافق واسع في الآراء على إجراء الانتخابات يوم ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. وتبلغ الميزانية المخصصة للانتخابات ٥ ملايين دولار تقريبا. والرقم بالضبط هو ٧٠٩ ٩٦٥ ٤ دولارات. وقد أشار الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى أن قيمة العجز الحالي، بما في ذلك التبرعات المعلنة، تبلغ ٢,٥ مليون دولار.

وفيما يتعلق بالمستجدات المتعلقة بحقوق الإنسان، فإن بيدرو إنفاندا، محامي العميد بحري بوبو نا تشوتو، اعتقله الجيش وتعرض للتعذيب في ٢٣ آذار/مارس. وأُلقي القبض على السيد إنفاندا عقب انتقاده عَلنا لما اعتبره تعيينات غير دستورية في قيادة الجيش. وزعم الجيش أن تعليقاته شكلت تهديدا للسلم والأمن. ومَثُل السيد إنفاندا أمام المدعي العام في ٢٧ آذار/مارس ثم أُدخل المستشفى. كما تعرض فرانسيسكو فادول، رئيس الوزراء السابق والرئيس الحالي لمحكمة مراجعة الحسابات، لاعتداء في مقر إقامته فجر يوم ١ نيسان/أبريل نَفَّذه مسلحون يرتدون الزي العسكري، بعد أن أدلى بتعليقات في الإذاعة انتقد فيها القوات المسلحة. وقد أدان المرشح لمنصب رئيس الأركان العامة ذلك الاعتداء، غير أنه قال إن من ارتكبه على الأرجح أفراد لا ينتمون إلى صفوف القوات المسلحة أرادوا تشويه سمعتها. وتوارى رئيس رابطة حقوق الإنسان عن الأنظار في ١ نيسان/أبريل، بعد أن أفاد موظفو الرابطة بأن شخصا يرتدي ملابس مدنية قد هدده.

وفيما يتعلق بالتطورات الاجتماعية - الاقتصادية، قررت نقابتا المعلمين والعاملين في قطاع الصحة الإضراب عن العمل للمطالبة بتسديد متأخرات الرواتب ومسائل

أخرى. وبذمة الحكومة حاليا رواتب ثلاثة أشهر من عام ٢٠٠٨، وهي بصدد تدبير رواتب شهر شباط/فبراير.

وفي الختام، أود أن أسلط الضوء على بعض النقاط الرئيسية. أولا، لقد صوت شعب غينيا - بيساو بنضج وبأعداد كبيرة من أجل الأمل والتغيير في أحواله المعيشية. وواجهه الصراع الداخلي في الحزب الحاكم قبل الأحداث المأساوية التي وقعت في آذار/مارس. بعد ذلك، اضطرت الحكومة نتيجة أحداث ١ و ٢ آذار/مارس إلى تركيز طاقاتها على إدارة الأزمة السياسية والعسكرية. كما أنها تتخبط في حالة مالية متردية، وتواجه صعوبات جمة في تسديد متأخرات الرواتب ومعالجة المسائل الاجتماعية التي وعدت بحلها.

ومع أن شعب غينيا - بيساو يتصف، على ما يبدو، بأن صبره لا ينفد، فإن علينا أن نُقر بأن الشعور بخيبة الأمل آخذ في الانتشار، شأنه في ذلك شأن الشعور بالسخط لأن كل الوعود المقطوعة سرعان ما تتبخر مع اندلاع أزمة دورية أخرى. ويطلب إلى السكان أن يتوجهوا إلى صناديق الاقتراع في ٢٨ حزيران/يونيه لانتخاب رئيس. والكثيرون منهم يشككون في ملائمة توقيت إجراء الانتخابات في أعقاب أعمال عنف واسعة النطاق، وقبل أن تهدأ الأجواء الاجتماعية - السياسية والعسكرية. ونحن ندعم الانتخابات باعتبارها جزءا من العملية الانتخابية واحترام الدستور، غير أن علينا أن نراعي تلك التصورات وندرك أن هناك هوة متزايدة بين السكان والعملية الديمقراطية، التي تعامل الشعب، في نظر الكثيرين، على أنه مستودع لأصوات الناخبين بدون أن تمنحه أي مقابل. وبالتالي، من المهم أن يرى السكان بعض التحسينات السريعة في معيشتهم، كيما تعني الديمقراطية شيئا لديهم.

ثانيا، لا بد من إنشاء لجنة تحقيق سليمة لكسر حلقتي العنف والإفلات من العقاب في البلد. فالمسؤولون يعربون لي باستمرار عن خشيتهم من أن يفشل هذا التحقيق مثلما فشلت تحقيقات كثيرة سابقة. وقد احتج المدعي العام، في العديد من المناسبات، بأن اللجنة لا تحظى بما يلزم من دعم مادي وتقني. كما اشتكى مؤخرا من عدم تعاون الجيش في هذه المسألة. ومن المهم أيضا أن نقر بأن مطالبة المحققين والشهود بأداء واجبهم والتحلي بالشجاعة في غياب أي شبكات للأمان أمر يزيد من احتمال الفشل الواضح.

وتشكل تلك التقييمات المتشائمة حجة لإنشاء لجنة تحقيق دولية وتوفير الحماية للشهود والمسؤولين الوطنيين المشاركين في هذا التحقيق. ويتيح الاقتراح المشترك بين الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية المتعلق بالحماية فرصة سانحة لاتخاذ إجراء بغية حماية الأفراد وكفالة السلم والأمن. غير أن ذلك الاقتراح المتعلق بالتحقيق الدولي وتوفير الحماية يقتضي أن تتقدم الحكومة بطلب في هذا الشأن، وهو ما لم تقم به بعد. وعلى النقيض من ذلك، وفي أعقاب الهجوم الذي تعرض له الرئيس فييرا في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، طالبت الحكومة المؤقتة التي تولت مقاليد السلطة والمجتمع المدني بتوفير الحماية لكبار مسؤولي الدولة. وفي تقديري، فإن البيئة الأمنية في البلد مضطربة وعلى المجتمع الدولي أن ينظر في أفضل السبل لتعزيز أمن الدولة، إذا ما طُلب إليه ذلك، في ظل ما قد يكون بيئة سريعة التغير.

ثالثا، يشكل إصلاح قطاع الأمن أحد العناصر الرئيسية لإصلاح الدولة. ويَنصَبُّ تركيز أصحاب المصلحة الوطنيين على الدفاع بصورة خاصة. ويؤسفني أن أبلغ المجلس بأنهم فقدوا الثقة في قدرة المجتمع الدولي على إطلاق شرارة الإصلاح. فهناك بالفعل برامج جاهزة تحتاج إلى التمويل، وقد حان الوقت لتحقيق بعض المكاسب السريعة والبدء بتنفيذ تلك البرامج، التي تؤثر بصورة خاصة على قدامى المحاربين وغيرهم من الجنود الذين تجاوزوا سن التقاعد.

وهنـاك حاجـة ملحـة للتركيـز علـى الاحتياجـات الأساسية للجيش والسكان عموما. وفي إطار عملية تشكل جزءا لا يتجزأ من خطة إصلاح قطاع الأمن، أَعمَل حاليا مع حكومة غينيا - بيساو، من أعلى الهرم إلى أسفله، لوضع مشاريع تستخدم فيها العمالة العسكرية والأراضي المخصصة للقـوات المسلحة لزراعـة الأغذيـة وتـصنيعها، وبنـاء المنـازل والمـدارس، وتقـديم خـدمات اجتماعيـة أخـرى، باسـتخدام الأفراد العسكريين. وستلبي تلك المشاريع الحاجة إلى إنشاء جيش جمهوري عصري يتمتع بالحقوق الأساسية في الغذاء والمأوى والتعليم. وسيكون لنجـاح هـذه المشاريع أثـر إيجـابي علـى إصـلاح قطـاع الأمـن وعلـى العلاقـات بـين الـسكان المـدنيين والجـيش. ومـن المتوقـع أن يـصبح الجـيش، في آخـر المطـاف، شـريكا في تحقيـق التنميـة والاسـتقرار الـسياسي في غينيا - بيساو.

وفي الوقـت ذاتـه، مـن الأهميـة بمكـان أن يـوفر المجتمـع الـدولي الـدعم المـالي والـتقني لتنفيـذ برنـامج إصـلاح قطـاع الأمـن، وخطـة العمـل الإقليميـة للجماعـة الاقتـصادية لـدول غرب أفريقيا، لمعالجة المشكلة المتزايدة المتمثلة في الاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات في منطقة غرب أفريقيا. وفي ذلك السياق، وافقت إدارة الشؤون السياسية - من خلال مكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيـا، وإدارة عمليـات حفـظ الـسلام، ومكتـب الأمـم المتحـدة المعـني بالمخدرات والجريمة، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية، على العمـل في تـآزر لـدعم تنفيـذ خطـة عمـل الجماعـة الاقتـصادية لـدول غـرب أفريقيـا. وتـروم تلـك المبـادرة المـشتركة تقـديم المساعدة التقنية، وبناء قدرة وكالات الشرطة وإنفاذ القـانون في الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيـا، لتحسين منع ومكافحة الجريمة المنظمة والاتجار بالمخـدرات. وغينيـا - بيـساو مـن بـين البلـدان الرائـدة في هـذه المبـادرة، كمـا أسـلفت، وينبغـي لـشركاء البلـد الـدوليين أن يـساعدوا على إنجاح المبادرة.

وختاما، أود أن أدعو أعضاء المجلس والمجتمع الـدولي من خلالكم، سيدي الرئيس، إلى أن يرسلوا إشارة إلى قـوات أمن غينيا - بيساو وحكومتها مفادها أهما الطرفـان الوحيـدان المسؤولان عـن حمايـة حقـوق الإنسان لـشعب غينيـا - بيـساو وتعزيزهـا. كمـا أحـث كـل عـضو في المجلس على أن يـضطلع بدوره في المساهمة في الجهـود الـتي يبـذلها المجتمـع الـدولي لـدعم الانتخابـات والـبرامج الهادفـة إلى إنهـاء الإفـلات مـن العقـاب وإصلاح القطاع الأمني في غينيا - بيساو.

الـرئيس (تكلـم بالإسـبانية): أعطـي الكلمـة الآن للسيدة ماريا لويزا ريبيرو فيوتي رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام.

السيدة فيوتي (تكلمت بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود، أن أشكركم على دعوتي إلى مخاطبة مجلس الأمـن بـصفتي رئيسة تشكيلة غينيا - بيساو في لجنة بناء السلام.

كمـا أتوجـه بالـشكر إلى الممثـل الخـاص الأمـين العـام في غينيـا - بيـساو، الـسيد جوزيـف موتابوبـا، علـى عرضـه بشأن الحالة الراهنة في البلد.

منـذ إحـاطتي الإعلاميـة لمجلـس الأمـن في ٧ تـشرين الأول/أكتـوبر ٢٠٠٨، شـهد البلـد عـددا مـن التطـورات، بعـضها مـشجع والـبعض الآخـر يـدعو إلى الانزعـاج البـالغ، بما يؤثر على الجهود الدولية لدعم بناء السلام. فعلى الجانـب الإيجـابي، أجريـت الانتخابـات وشـكلت حكومـة جديـدة ووافقـت الجمعيـة الوطنيـة علـى برنامجهـا. وتم تعـيين أعـضاء اللجنة التوجيهية الوطنية لبناء السلام.

وقـد شـابت الأحـداث المأسـاوية الـتي وقعـت يـومي ١ و ٢ آذار/مارس هـذا التقـدم. وانـضمت التشكيلة القطريـة المخصـصة إلى المجتمـع الـدولي، بمـا في ذلـك هـذا المجلـس، في

إدانـة عمليتي اغتيـال الـرئيس فـيبرا والجنـرال تـاغمي نـا واي بشدة. كما دعونا جميع شركاء غينيا – بيساو وأصدقائها إلى الوفـاء بـالتزامهم تجـاه البلـد، وبخاصـة مـن خـلال تقـديم المساعدة في تنظيم الانتخابات الرئاسية المنصوص عليها في الدستور الوطني.

ولحسن الطالع، تولى رئيس البرلمان، ريموندو بريرا، منصب الرئيس المؤقت في أعقاب هذه الأحداث المروعة، وذلك بموجب أحكام الدستور الواجبة التطبيق. وفضلا عن ذلك، أنشئت لجنة تحقيق على وجه السرعة.

غير أن الحالة السياسية اضطربت مرة أخرى بسبب حوادث العنف والتخويف الأخيرة ضد شخصيات معروفة في غينيا – بيساو، من بينها رئيس محكمة مراقبة الحسابات ومحامي رئيس أركان سابق لسلاح البحرية. ولم يُقدم بعد إيضاح كامل لاحتجاز أشخاص آخرين، من بينهم ضباط جيش كبار.

وكل ذلك يتصل اتصالا وثيقا بعمل اللجنة. وتذكّر الاغتيـالات والتطـورات الأخـيرة بهـشاشة غينيـا – بيـساو والحاجة إلى أن يحشد المجتمع الدولي الدعم السياسي والمالي للبلد. كما أنها تذكر بالحاجة إلى أن تستفيد حكومة البلد والمجتمع استفادة كاملة من الاستعداد الدولي لمساعدتهما على تجاوز التحديات العديدة التي تواجههما.

ومـن بـين هـذه التحـديات، أخـص بالـذكر تحـديين يمكن للجنة بناء السلام أن تقدم إسهاما كبيرا بشأنهما في الأجل القصير. التحدي الأول هو تنظيم الانتخابات الرئاسية التي يمكن، وفقا لاتفاق سياسي أبرم مؤخرا، أن تجرى في ٢٨ حزيران/يونيه، وتقدر تكلفتها بحوالي ٥ ملايين دولار. وسيـسعى الاجتمـاع الـذي تخصـصه اللجنـة لبلـد بعينـه للمساعدة في تعبئة الأموال المطلوبة لسد الفجوة. وينتظر أن تتخذ الحكومة، من جانبها، جميع التدابير لضمان نزاهة العملية الانتخابية وشفافيتها ومصداقيتها. وأنا أثق بأن قيادة غينيا – بيساو، المدنية والعسكرية، تفهم تماما أن المحافظة على النظام الدستوري والديمقراطية الفعالة عنصران أساسيان لبناء السلام ومكون لا غنى عنه في شراكتنا.

والقضية الأخرى ذات الأهمية الحاسمة هي إصلاح قطاعي الأمن والدفاع. وستعقد لجنة بناء السلام اجتماعا يكرس لتلك المسألة في الأسبوع المقبل بهدف الاستماع إلى جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة بشأن أنشطتها الحالية على أرض الواقع. ومن المنتظر أن يكون الاجتماع رافدا مغذيا لمؤتمر برايا المقرر عقده في ٢٠ نيسان/أبريل بمبادرة من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وسيكون الهدف من اجتماع اللجنة استعراض المهام الحالية في إصلاح القطاع الأمني وتقييم الثغرات والعقبات الرئيسية ووضع تصور لأفضل السبل لمساعدة الجهات الفاعلة في الميدان على الاستجابة للاحتياجات الفعلية لغينيا – بيساو.

وينبغي أن تتم عملية إصلاح القطاع الأمني بطريقة شاملة. وينبغي ألا ينظر إليها على أنها مجرد وسيلة لخفض عدد العسكريين، ولكن باعتبارها عملية من شأنها أن تسمح لغينيـا – بيـساو بـأن تعـول علـى قـوات مـسلحة محترفـة وجمهوريـة. ومـن الـضروري أيـضا تـوفير ظـروف معيـشية ملائمة لمن سيبقون في الخدمة الفعلية. ولا يقل أهمية عن ذلك الحاجة إلى إيجاد آليات فعالة لإعادة إدماج من يتم تـسريحهم في الحيـاة المدنيـة لـضمان الاسـتدامة الـسياسية للإصلاح. هذه كانت الرسائل الرئيسية التي نقلها وزير الـدفاع في الاجتمـاع الأخـير للجنـة في ٢٥ آذار/مـارس. والمقترحات والأفكار التي طرحها الممثل الخاص للأمين العام للتو جيدة جدا وتشكل، في اعتقادي، أساسا مفيدا لمناقشاتنا في لجنة بناء السلام.

وكما يقر الإطار الاستراتيجي لبناء السلام في غينيا – بيساو، فإن إصلاح القطاع الأمني ينبغي ألا يتم بمعزل عن الإصلاحات المهمة الأخرى وألا يعتبر دواء شافيا. إن استقرار البلد سيتطلب مجهودا أوسع يستهدف توطيد مؤسساته وتعزيز الدولة والتغلب على العقبات التي حالت دون شروع غينيا – بيساو في عملية نمو اقتصادي ذاتية الاستدامة خلال السنوات الماضية.

وغني عن البيان أن تعزيز مؤسسات الدولة أمر رئيسي أيضا في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في غينيا – بيساو وفي المنطقة. ونشير إلى الدعم الذي قدمته جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية في جعل غينيا – بيساو بلدا رائدا في تنفيذ خطة عمل برايا التي أقرها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا العام الماضي.

وختاما، لا يزال سيناريو بناء السلام في غينيا – بيساو حافلا بالتحديات. والحالة تستدعي دعما سياسيا وماليا متواصلا من جانب المجتمع الدولي واستمرار التعاون الفني وتحسينه. وتحقيقا لهذه الغاية، فإن تعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان أمر لا غنى عنه مطلقا. ونتطلع إلى توصيات الأمين العام بشأن كيفية تطوير مكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا – بيساو ليصبح مكتبا متكاملا يضم العدد الكافي من الموظفين ولديه الموارد اللازمة لمساعدة الحكومة على التصدي للتحديات التي تواجه البلد. وسيكون كل دعم يمكن أن يقدمه مجلس الأمن إلى المكتب موضع ترحيب كامل.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أشكر السفيرة فيوتي على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لغينيا – بيساو.

السيد كابرال (غينيا – بيساو) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لأخذ الكلمة اليوم بعد الممثل الخاص للأمين العام، السيد جوزيف موتابوبا، وسفيرة البرازيل التي تكلمت بصفتها رئيسة تشكيلة غينيا – بيساو في لجنة بناء السلام.

قال الممثل الخاص للأمين العام في وقت سابق إن تقرير الأمين العام (S/2009/169) هو التقرير الرابع والثلاثون من نوعه، وهو ما يظهر إلى أي مدى طالت فترة نظر المجلس في الحالة في بلدي. إنها فترة زمنية طويلة نوعا ما، بالنظر إلى أن مكتب الأمم المتحدة أنشئ قبل قرابة ١٠ أعوام، وهو ما أعتقد أنه يبين اهتمام أعضاء المجلس المؤكد ببلدي. ومع ذلك، مما يدعو إلى الأسف، أنه يظهر أيضا إلى أي مدى طال أمد الحالة في بلدي.

إنني آخذ الكلمة اليوم شاعرا بالأسى لأن أحداثا مأساوية وقعت في بلدي، كما يقول الأمين العام في تقريره وكما أكد ممثله الخاص السيد موتابوبا مرة أخرى في وقت سابق. لقد كانت عمليتا الاغتيال المؤسفتان لرئيس الجمهورية ورئيس الأركان العامة للقوات المسلحة حدثين مأساويين ضاعفا حجم البلاء الذي يكدر الحياة اليومية لمواطني بلدي منذ فترة.

وللأسف، نحن نواجه حالة مأساوية. ولكنني أود أن أؤكد لأعضاء المجلس على أنه، أيا كان الظروف الحالية، ينبغي ألا يستنتج أي أحد أن غينيا – بيساو قضية خاسرة – وأننا، بالرغم من جميع جهود المجتمع الدولي، لا نحرز النتائج المأمولة. وفي الواقع، نحن في غينيا – بيساو ندرك الحاجة إلى ضمان استعادة مصداقية البلد. ونحن ندرك ضرورة التوافق فيما بيننا، وإقامة الحوار بوصفه وسيلة للاتصال، وكفالة الانسجام فيما بين جميع قطاعات السكان – وجميع المجموعات العرقية، وجميع مكونات أمتنا.

ولذلك السبب ينبغي أن أشدد في هذا الصدد على أنه، بالرغم من الحوادث التي حصلت، وبالرغم من وحشية

ما حصل، فإن شعب غينيا - بيساو ليس شعبا عنيفا. وعلى العكس تماما، فإن شعب غينيا - بيساو شعب مسالم ومحب للسلام ويسعى جاهدا لضمان أن يصبح السلام واقعا دائما في بلدنا. ولذلك، أود أن ألتمس، كما فعل الأمين العام في تقريره، ألا يتم التخلي عن هذا الشعب، لأن شعبنا يستحق أن يدعم في هذا الجهد لتحقيق المصالحة الوطنية بحيث يتمكن من العودة إلى طريق السلام والاستقرار السياسي ويتمكن من إرساء أسس التنمية المستدامة. ونحن بحاجة إلى التنمية؛ ولسنا بحاجة إلى الصراع. ونحن بحاجة إلى أن يساعدنا المجتمع الدولي على مواجهة التحديات الكبرى. ومعظم تلك التحديات وصفت في تقرير الأمين العام، وأشار الممثل الخاص بصورة أكثر تحديدا إلى بعض أهم أولوياتنا الأساسية.

ومن الحتمي لشعب غينيا - بيساو أن يتوافق فيما بينه. وعلى المجتمع الدولي ومجلس الأمن أن يؤثرا تأثيرا إيجابيا. والأمر الأساسي هو أن يساعدنا المجلس، وأن يساعدنا المجتمع الدولي على تهيئة جو موات للانتخابات المقبلة، المقرر إجراؤها في ٢٨ حزيران/يونيه، على أثر اغتيال الرئيس.

وبالرغم من الطابع المفجع للحوادث التي وقعت في بلدي، وبالرغم من صعوبات معينة في تنسيق المواقف، فإن الأحزاب السياسية تتحمل مسؤولياتها. فهي اجتمعت لاتخاذ قرار توافقي بشأن تاريخ ٢٨ حزيران/يونيه. والأمر الأساسي هو أن يساعدنا المجتمع الدولي في تنظيم هذه الانتخابات. ونحن نريد أن تتسم الانتخابات بالمصداقية والشفافية وأن تكون فرصة لمواطني غينيا - بيساو ليختاروا بصورة حاسمة الشخص الذي يريدون أن يختاروه.

وأود أن أضيف أن من الحيوي أن يساعدنا المجتمع الدولي في بدء واستكمال إصلاح قواتنا للدفاع والأمن. وذلك عنصر أساسي لبناء السلام في غينيا - بيساو. وعلينا أن نعترف بأن الظروف التي يعيش فيها جنود بلدي - وهم أبناء وطني - ظروف تدعو إلى الأسف. وأنا أعتقد أن بعثات الأمم المتحدة التي أوفدت إلى غينيا - بيساو يمكن أن تشهد على ذلك. والمسألة لا تتعلق بتهيئة ظروف أفضل من الظروف الأساسية للحياة اليومية لأي شخص؛ وإنما هي مجرد مسألة أن نكفل تمكننا، بدورنا، من تهيئة الحد الأدنى من الظروف المعيشية في الثكنات بحيث يتمكن الجنود، الذي يشكلون جزءا لا يتجزأ من المجتمع والمواطنين العاديين، من استعادة الكرامة التي لا غنى عنها لأي إنسان. وحينما يفكر المرء في من يعيشون في ثكنات بدون سقف وتحت رحمة الأحوال الجوية - وموسم الأمطار سيبدأ قريبا في غينيا - بيساو - أعتقد أنه يمكن للمرء أن يفهم الحالة الذهنية لمواطني بلدي الذين يعيشون في الثكنات.

وأعتقد أننا جميعا نتفق على أنه لا بد من إجراء هذه الإصلاحات بأسرع ما يمكن. ونحن اتخذنا ذلك القرار: وقررت السلطات والبرلمان، وعلى وجه الخصوص، الجيش الاضطلاع بدور بالغ الأهمية في هذا الإصلاح لقوات الدفاع والأمن. ولذلك أود أن أقول إنه يوجد توافق وطني في هذا المجال، ولكننا بحاجة إلى الإمكانيات المالية لتنفيذ الخطط التي وضعناها بالفعل بغية إنشاء الهياكل الأساسية لهذا الإصلاح الذي نطالب به جميعا وبحماس.

وفضلا عن ذلك، نحن لسنا بحاجة إلى تهيئة الظروف الضرورية لتنظيم الانتخابات فحسب؛ وإنما، في الوقت نفسه، يلزم الحكومة أن تلبي الاحتياجات اليومية للسكان. وأنا ألتمس من المجلس ألا يركز حصرا على التحضير للانتخابات المقبلة: أي أولا إجراء الانتخابات، وبعد ذلك سنبت في ما سنفعله. ويحدوني الأمل، إذا أمكن، في أن تتمكن سلطات غينيا - بيساو وشعب غينيا - بيساو والمجتمع الدولي، بشكل متواز وفي الوقت نفسه، من التعامل أيضا مع الالتزامات في المجالات الأخرى. وكما بين الممثل الخاص،

لا بد من تهيئة الحد الأدنى من الظروف لإعادة الحياة الطبيعية في غينيا - بيساو.

وبعبارات أخرى، يجب إعادة الأمل إلى شعب غينيا - بيساو. ولا بد من قول هذا "بالرغم من الحوادث التي وقعت في بلدكم، نحن نثق بكم، شريطة أن تبذلوا الجهد اللازم لإقامة حوار بناء فيما بينكم ومن أجلكم". ويمكنني أن أؤكد للمجلس على أن شعب غينيا - بيساو على استعداد لاتخاذ تلك الخطوة، ولبذل قصارى جهده وتقديم كل التضحية اللازمة لضمان استعادة هذه المصداقية التي نحن بحاجة إليها، وأن السلام المستدام سيحل في بلدنا وبصورة نهائية.

ومرة أخرى، أود أن أقول إننا مدينون للمجتمع الدولي على جميع رسائل التعاطف والتضامن التي أعرب عنها لنا رئيس المجلس، والأمين العام، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية وجميع الآخرين المهتمين بما يجري في غينيا - بيساو، في إبداء جماعي للتضامن الإنساني. وهنا والآن، أود أن أشكر جميع من أبدوا تضامنهم الثابت نحو شعب هو بحاجة إلى هذا التضامن، وهو شعب غينيا - بيساو.

وأخيرا، أود أن أقول إننا في غينيا - بيساو سنواصل تهيئة الظروف اللازمة لإقامة هذا الحوار الذي تكلمت عنه، بغية ضمان أن تتمكن سيادة القانون من أن تسود بحيث لا تقع حوادث مثل الحوادث المؤسفة التي أشار إليها الممثل الخاص - وهي يمكن أن تشكك في سيادة القانون واحترام القانون - وأن يتم تبديد كل تلك الشكوك. ولكن حتى نقوم بذلك، نحتاج إلى عدالة ذات مصداقية وقادرة على أداء دورها، مما يعني أننا في هذا المقام أيضا نحتاج إلى مساعدة المجتمع الدولي لضمان عدالة موثوق بها لمن سيحاكمون وضمان ثقة أبناء شعب غينيا - بيساو في نظامهم القضائي ولجوئهم إليه مدركين أنه لن يكون مستعدا للاستماع إليهم فحسب، وإنما لتحقيق العدالة وفقا للشروط التي تحترم القانون الدولي أيضا. وكما قلت من قبل، سنواصل السعي إلى تحقيق دولة ديمقراطية تقوم على سيادة القانون ويشارك فيها جميع المواطنين قاطبة بوصفهم أصحاب مصلحة في تسيير الشؤون الوطنية.

أكرر مجددا أننا نعي التزاماتنا. لقد تحدثت مؤخرا مع رئيس الوزراء الذي طلب مني أن أبلغ المجلس بأننا ندرك التحديات التي يتعين علينا أن نواجهها وندرك أننا في غينيا - بيساو تقع على عاتقنا المسؤولية الرئيسية عما يحدث في بلدنا. ونحن مستعدون للتصدي لهذه التحديات. إن ما نحتاج إليه هو تفهّم المجلس وتضامنه معنا ودعمه لنا في مواصلة أداء المهمة التي نضطلع بها لكي يتسنى لنا، رغم العقبات، المضي قدما نحو بناء دولة ديمقراطية وضمان أن تسترد غينيا - بيساو مصداقيتها واحترامها على الساحة الدولية.

وأكرر - لأنه من المهم أن أفعل ذلك - أن شعب غينيا - بيساو ليس شعبا عنيفا. إنه شعب محب للسلام وجدير بالاهتمام الوثيق للمجلس. وأنا ممتن للاهتمام المتواصل الذي يبديه المجلس دائما بشعبي وبلدي.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): إنني على ثقة من أن أعضاء المجلس سيلبون على النحو الواجب النداء الذي وجهه اليوم ممثل غينيا - بيساو إلى المجلس وإلى المجتمع الدولي لدعم العملية الجارية في غينيا - بيساو.

لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في المشاورات السابقة للمجلس، أود الآن أن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٠٥.